مَعَايِيرُ القِرَاءَةِ الصحيحَةِ عِنْدَ الطَّبَرِيِّ وَمَوْقِفُهُ مِنْها
(تطبيقات ونماذج)

محمّد جواد كاظم

كليّة الآداب - الجامعة المستنصريّة

فحوى البحث

يعد محمد بن جرير الطبري [ت٣١٠هـ] اول من الف تفسيراً منهجياً مفصلاً للقرآن الكريم اسماه [جامع البيان في تفسير القرآن] وقد تعرض فيه، ضمن ما تعرض، لمسألة القراءات القرآنية. وقد عرض البحث لموقف الطبري من هذه القراءات في حدود المعايير التي رآها مقياساً للقراءة الصحيحة، ضمن تطبيقات ونماذج اخترناها مما تعرض لها مراعين في ذلك مطابقة الفحوى للعنوان الذي ذيلناه بعبارة [تطبيقات ونماذج] ليتناسب طول البحث مع قدرة المجلة على نشر اكبر عدد من البحوث اذا التزمت هذه البحوث بما قرر لها من عدد الصحائف. فمعذرة للسيد الباحث مع تقديرنا لكفايته في الاستقراء البحثي المثمر.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على محمّد وآله الطاهرين.

وبعد: فقد شغل موضوع القراءات القرآنية باباً واسعاً في مجال الدرس القرآني قديماً وحديثاً، ولعلني لا ابالغ إن قلت ان موضوع القراءات القرآنية يُعد من أكثر الموضوعات جدلاً على صعيد النصّ القرآن، فعلى الرغم من تراكم الكتابات التي تناولت هذا الموضوع منذ القرن الثاني للهجرة والى يومنا هذا فهو مع ذلك موضوع خصب لم يشبع بحثاً يروي الغليل، ولا تحقيقاً يشفي الخاطر، إلا بعض الشذرات هنا وهناك، ولذا نلحظ أن عيون المعنيين بهذه الدراسات لم تزل مشدودة اليه.

وتظهر أهمية هذا الموضوع عندما ندرك أنه مقدمة اساسية ومهمة للوقوف على اللفظ الدقيق للنص القرآني الذي يراد ادراك معناه، فمن المعلوم أن أيّ نصّ إذا ما غُيّرت فيه بعض الحركات أو بعض الحروف فمما لا شك فيه أن مفاد النص سينحرف تبعاً لذلك التغيير الذي طرأ عليه، وهذا الامر حقيقة في غاية الخطورة عندما ينسحب الى اقدس نص في الوجود وهو القرآن الكريم، وكان العلماء، المتقدمون منهم والمتأخرون يدركون مدى هذه الخطورة على النص القرآنية الذي ﴿ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ﴾[سورة فصلت: ٤٢] ومن هنا حاول فريق منهم أن يدافع عن هذه التغيرات في الحروف والحركات من خلال اضفاء هالة القدسية عليها وإلباسها لباس الشرعية، فجعلوها من نطق النبيﷺ، علماً أنّ الله تبارك وتعالى قد أكد في كتابه العزيز أنّ كلّ ما موجود في القرآن الكريم من حروف وكلمات وحركات وسكنات إنما هي من عنده تبارك وتعالى وليس من نطق الرسول اطلاقاً قال تعالى﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴾[سورة النجم: ٣-٤].

ومن هنا أصبح الفرق واضحاً بين كلام الله عزّ وجلّ وهو القرآن الكريم، وكلام النبيﷺ وهو السنة النبوية الشريفة.

والغريب في أمر اصحاب هذا المدّعى أنهم يكاد يجمعون أنّ القراءات شيء والقرآن شيء آخر[1]، أي أن القراءات ليست قرآناً وإنما هي سُنة، وعلى هذا الاساس يكون من قراء بهذه القراءات إنما يقرأ حقيقة كلام الرسولﷺ ضمن كلام الله تبارك وتعالى، وهذا يصطدم تماماً مع المبدأ القرآني الذي تقرر في الآية الآنفة الذكر.

ومهما يكن من أمر فان أصحاب هذا الاتجاه القائل بتواتر القراءات عن النبيﷺ قد اكثروا الكتابة عن هذا الموضوع، فنظّروا له، ووضعوا مبادئه، وأسسوا اصوله، إلا أنهم لم يكونوا على منوال واحد في موقفهم تجاه هذه القراءات، فمنهم من ادعى هذه الدعوى تنظيراً وتطبيقاً، ومنهم من ادعى ذلك تنظيراً وخالفها تطبيقاً. ومن بين هؤلاء الاعلام الامام محمد بن جرير الطبري، فهو من المتشددين في القول بتواتر القراءات، وأنها سُنة متبعة، ولكننا حين نتصفح تفسيره جامع البيان ونقلب وجوه آرائه في ذلك، يتضح لنا أنه يمارس منهج الاقصاء لجملة كبيرة من القراءات بأساليب وطرق شتى، فيصف بعضها بالضعف، وأخرى بالفساد، ويصوب قراءة، ويخطئ أخرى، وهو في كل نقوده لهذه القراءات يتوكّأ على أصول مضطربة، ومنهج متقلب غير مستقر، كما سيتضح لنا ذلك في طي هذه الصفحات، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على ان اصحاب هذا المذهب لم يحكموا اصولهم، ولم يتقنوا صنعتهم في هذا الفن، والسبب في ذلك أنهم استنبطوا كل هذه الاصول والأحكام من محض اجتهادهم، من دون ان يركنوا في ذلك الى نص وثيق صادر عن الله عز وجل أو عن نبيه الكريم ليقوّموا به بناءهم ويستحكموا به صنعتهم.

مفهوم القراءات القرآنيّة وموقف الطبريّ منها:

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة مصدر سماعي لقرأ، وفي الاصطلاح مذهب يذهب إليه إمام من أئمة

(١) ينظر: البرهان ١/ ٣١٨، الاتقان ١/ ٢٧٣، تاريخ القرآن ٤٠.

القرّاء مخالفاً فيه غيره في النطق بالقرآن الكريم[٢].

ومن الواضح أنّ الواجب في قراءة القرآن أن يُقرأ على الكيفية نفسها التي كان يقرأ بها الرسول الأكرمﷺ أو على الأسلوب نفسه الذي تلقاه منه أهل بيته وأصحابه في قراءة القرآن[٣]، في كلماته، وحروفه، وحركاته، وسكناته، وكلّ ما يتعلق بالنطق الصوتي.

ومن المعلوم أيضاً أنّ القرآن الكريم شاع تداوله في بادئ الأمر بين الناس عن طريق السماع والمشافهة، ثم دوّن بعد ذلك بتلك الطريقة البدائية المتمثلة برسم الخطوط والكلمات بطريقة خالية من نقاط الإعجام والشكل، مما جعل الإشكال يدور حول جملة من الكلمات التي تقبل أن توجّه بأكثر من توجيه في قراءتها.

وهذا ما دعا المسلمين إلى أن يفتّشوا عن أصح القراءات التي كان يقرأ بها الرسول الكريمﷺ، خصوصاً بعد أن اتسعت دائرة الخلاف في كيفية قراءة جملة كبيرة من نصوص القرآن الكريم في آياته، وألفاظه، وحركاته، وسكناته، حتى وصل الأمر إلى أن يختصّ أئمة كبار بهذا الشأن، ووصل عددهم إلى سبعة أئمة، وكلّ إمام منهم يمثل قراءة معينة تختلف عن قراءة غيره من أئمة القراءات، ثم وصل العدد إلى عشرة أئمة، ثم ازداد إلى أكثر من ذلك.

والغريب في الأمر أنّ الجميع يدّعي أنّ قراءته مطابقة لقراءة الرسول الكريمﷺ، فهل كان النبيّ حقاً يقرأ بهذا العدد الكبير من القراءات في الكلمة الواحدة؟.

وهل هنالك شواهد صحيحة تؤيد هذا المدّعى؟. وإذا كان الأمر كذلك فما هو الداعي لهذا الاختلاف؟. وما الحكمة من ورائه؟.

الواقع أنّ للمسلمين أكثر من مذهب في نظرتهم إلى مفهوم القراءات هذه، فمذهب يرى أنّ هذه القراءات سنة متواترة عن النبيّ نزل بها جبرائيل على قلبه ونقلها عنه أصحابهﷺ،

(٢) ينظر: مناهل العرفان ١/ ٤١٠.
(٣) ينظر: بحوث في تأريخ القرآن وعلومه ١٦٤.

ونقلها عنهم التابعون، ثم تلتها أجيال المسلمين[٤]، وهو مذهب أهل السنّة والجماعة.

ولم يُجمع أصحاب هذا المذهب على تحديد عدد هذه القراءات المتواترة عن النبيّ ﷺ، فمنهم من قال بتواتر القراءات السبع المشهورة بين الناس[٥].

ومنهم من أفرط وتشدّد في تواتر هذه القراءات، فزعم أن من قال: إن القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقوله كفر[٦]!.

ومنهم من قال بتواتر القراءات العشر[٧].

وحاول هذا المذهب أن يربط بين تعدد القراءات، والحديث المنسوب إلى النبيّ ﷺ القائل بنزول القرآن على سبعة أحرف.

ومن تلك الأحاديث قول النبي ﷺ لأُبيّ: ((... يَا أُبَيُّ إِنَّ مَلَكَيْنِ أَتَيَانِي فَقَالَ أَحَدُهُمَا اقْرَأْ عَلَى حَرْفٍ فَقَالَ الْآخَرُ زِدْهُ فَقُلْتُ زِدْنِي فَقَالَ اقْرَأْ عَلَى حَرْفَيْنِ فَقَالَ الْآخَرُ زِدْهُ فَقُلْتُ زِدْنِي فَقَالَ اقْرَأْ عَلَى ثَلَاثَةٍ فَقَالَ الْآخَرُ زِدْهُ فَقُلْتُ زِدْنِي قَالَ اقْرَأْ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ قَالَ الْآخَرُ زِدْهُ قُلْتُ زِدْنِي قَالَ اقْرَأْ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ قَالَ الْآخَرُ زِدْهُ قُلْتُ زِدْنِي قَالَ اقْرَأْ عَلَى سِتَّةٍ قَالَ الْآخَرُ زِدْهُ قَالَ اقْرَأْ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ فَالْقُرْآنُ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ))[٨].

وادعى اصحاب هذا المذهب ان الحكمة من تعدد هذه الحروف هو التيسير على الأمة إلا انهم لم يحددوا معالم هذا التيسير في معنى هذه الحروف فاختلفوا في معناها على خمسة وثلاثين قولا كما يقول ابن الجوزي[٩]، في حين أنهاها السيوطي الى اربيعين قولا[١٠]، وهي أقوال ربما انتهت الى خلاف غايتها حين تحولت هذه الحروف حسب هذه الآراء والأقوال الى تشديد على الامة بسبب التشعب والتعدد الذي يوجب بطبيعة الحال

(٤) ينظر: القراءات عند ابن جرير ٧٥.
(٥) ينظر: الإتقان في علوم القرآن ١١٤ -١٢٣.
(٦) ينظر: مناهل العرفان ١/ ٤٣٣.
(٧) ينظر: المصدر نفسه ١/ ٤٣٩.
(٨) مسند أحمد ٣٥/ ٨٦.
(٩) ينظر: فنون الافنان ٧٦.
(١٠) ينظر: الاتقان ١/ ١٦٤.

عسر المطلب وغموض فحواه.

أمّا المذهب الثاني وهو مذهب الشيعة الإمامية فالمشهور عنه أنّه يرى أنّ القراءات القرآنية غير متواترة عن النبيﷺ، وإنما هي تدور في أمرين إمّا أن تكون اجتهاداً من قبل القارئ، وإمّا أن تكون منقولة بخبر الواحد الذي لا يوجب التواتر[١١].

هذا هو المشهور من فقهاء هذا المذهب خلفاً عن سلف، ولم يشذ عنهم أحد قديماً أو حديثاً[١٢].

قال بعض المعاصرين في شأن تواتر القراءات: فلا يكون النبيّﷺ هو الذي قرأها بهذه الوجوه التي لم يتنبّه لها سوى قراء سبعة أو عشرة جاؤوا في عصور متأخرة، وإنّ تواتراً هذا شأنه لجدير بأن يُرمى قائله بالشطط في الرأي[١٣].

وقال آخر: لا دليل معتبرا على تواتر القراءات السبع صعوداً حتى عصر النبيّ الكريمﷺ[١٤].

وقد شاطرهم الدكتور طه حسين بهذا الرأي إذ يقول: ((والحقّ أن ليست هذه القراءات السبع من الوحي في قليل ولا كثير، وليس منكرها كافراً ولا فاسقاً ولا مغتمزاً في دينه))[١٥].

ثم إنّ هذا الاتجاه لا يرى ثمة تقارباً بين مفهوم القراءات وتعددها من جهة، والحديث القائل بنزول القرآن على سبعة أحرف من جهة أخرى، هذا إن صحّ صدوره عن النبيﷺ.

فهذا الحديث لا قيمة له -بهذا المعنى- عند كثير من العلماء، وقد صرّح بعض الباحثين بعدم صحته أصلاً، قال: ((لا صحة للحديث الذي أصبح كأنّه الدليل، والمبرر لاختلاف القراءات، وإضفاء صفة الشرعية عليها، والإقدام على التغيير والتبديل في ألفاظ القرآن، والذي يقول: إنّ القرآن قد نزل على

(١١) ينظر: البيان في تفسير القرآن ١٢٣، وآلآء الرحمن ١/ ٢٩ -٣٢، والتمهيد في علوم القرآن ٢/ ٢٧، ودراسات في علوم القرآن الكريم ١٠٠.

(١٢) ينظر: التمهيد في علوم القرآن ٢/ ٥٧.

(١٣) ينظر: المصدر نفسه ٢/ ٤٤.

(١٤) ينظر: بحوث في منهج تفسير القرآن الكريم ٦١.

(١٥) في الأدب الجاهلي ٩٥.

سبعة أحرف))[١٦].

وقد ورد في جملة من الأحاديث عند الفريقين أنّ القرآن نزل على حرف واحد، وليس على سبعة أحرف، من ذلك ما جاء عن الفضيل بن يسار قال: ((قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن الناس يقولون: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف، فقال: كذبوا أعداء الله ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد))[١٧].

والأحاديث التي تشير إلى نزول القرآن على حرف واحد كان لها صدى واسعاً عند عامة الشيعة.

أمّا موقفهم من هذه القراءات وأيّ منها أصحّ في قراءتها، فقد ورد عند الفريقين وبأكثر من حديث عن الرسول صلى الله عليه وآله، وعن أهل بيته أنهم أمروهم أن يقرؤوا كما تعلموا أو كما يقرا الناس، فقد جاء عن أمير المؤمنين أنّه قال: ((إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله يأمرُكم أن تقرؤوا كما عُلِّمتم))[١٨].

وجاء أيضاً عن سالم بن سلمة قال: ((قرأ رجل على أبي عبد الله عليه السلام وأنا أستمع حروفا من القرآن ليس على ما يقرؤها الناس، فقال أبو عبد الله عليه السلام: كف عن هذه القراءة، إقرأ كما يقرأ الناس...))[١٩].

وقد صرّح شيخ الطائفة الطوسي بعقيدة المذهب تجاه هذه القضية قائلاً: ((واعلموا أنّ العرف من مذهب أصحابنا والشائع من أخبارهم ورواياتهم أنّ القرآن نزل بحرف واحد، على نبي واحد، غير أنهم اجمعوا على جواز القراءة بما يتداوله القراء))[٢٠].

وقد تحدّث جملة من العلماء قديماً وحديثاً، عن سبب نشوء هذه القراءات المختلفة فيما بينها، وعزوها في الجملة إلى أمور عدة نستطيع أن نوجزها على شكل نقاط[٢١]:

(١٦) حقائق هامة حول القرآن الكريم ٢٢٩.
(١٧) الكافي ٢/ ٦٣٠.
(١٨) مسند أحمد ٢/ ٢٠٠، وجامع البيان ١/ ٢٤، وصحيح ابن حبان ٣/ ٢٢، ومستدرك الصحيحين ٢/ ٢٢٣ - ٢٢٤، وكنز العمال ٢/ ٣٣٩.
(١٩) الكافي ٢/ ٦٣٣.
(٢٠) التبيان في تفسير القرآن ١/ ٦.
(٢١) ينظر: حقائق هامة حول القرآن الكريم ٢٤٦.

- عدم الحركات الإعرابية.
- عدم النقط للحروف.
- مفارقات في الرسم القرآني.
- غلط واشتباه النسّاخ.
- الاجتهاد بالقراءة بكلّ ما يوافق الرسم.
- القصور في القراءة.
- خطأ السامعة.
- إختلاف اللهجات.

وذهب الدكتور طه حسين إلى أن اختلاف اللهجات بين قبائل العرب كانت هي السبب في نشوء هذه القراءات إذ قال: ((... وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها، للناس أن يجادلوا فيها وان ينكروا بعضها ويقبلوا بعضها))[٢٢].

والطبريّ ممّن ينتمي إلى المذهب الأوّل القائل بتواتر القراءات ونزول القرآن على سبعة أحرف، وقد تحدث كثيراً عن ذلك في مقدمة تفسيره، وناقش جملة من الآراء ثم بين رأيه فيها إذ قال:

((الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن، هنّ لغات سبع، في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإليّ، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك، مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني، وإن اختلفت بالبيان به الألسن، كالذي رَوَينا آنفًا عن رسول الله ﷺ، وعمن روينا ذلك عنه من الصحابة، أن ذلك بمنزلة قولك: «هلمّ وتعالَ وأقبل»، وقوله «ما ينظرون إلا زَقيةً»، و «إلا صيحة»))[٢٣].

والطبريّ من العلماء الذين اشتغلوا في القراءات وبحثوا فيها كثيراً، إذ كان حافظاً لأقوال القرّاء وقراءاتهم.

وتذكر كتب التراجم أن الطبريّ كان حسن الصوت مجوّداً في القراءة موصوفاً بذلك يقصده القرّاء البعداء من الناس للصلاة خلفه يسمعون قراءته وتجويده[٢٤].

وقد ألّف أكثر من كتاب في علم القراءات، منها كتاب (القراءات) قيل

(٢٢) في الأدب الجاهلي ٩٥.

(٢٣) جامع البيان ١/ ٥٧ -٥٨.

(٢٤) ينظر: معجم الأدباء ١٨/ ٦٦.

إنه كتاب جليل كبير يقع في ثماني عشرة مجلدة، ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ وعلل ذلك وشرحه[٢٥]، وله أيضاً كتاب (الفصل بين القراء)[٢٦].

وقد حفل تفسيره بجملة كبيرة من التوجيهات اللغوية، والنحوية، والصرفية، والدلالية، للقراءات القرآنية، فكان يعرض القراءة أوّلاً وينسبها إلى صاحبها إن كان فرداً، والى أصحابها إن كانوا أهل مصر من الأمصار كالكوفيين، والبصريين، والحجازيين، وغير ذلك، ثم يناقش تلك القراءة أحياناً.

وكان غالباً ما يدلو بدلوه في تصويب قراءة أو تخطئة أخرى مهما كانت منزلة صاحبها.

معايير القراءات القرآنية عند الطبريّ:

للطبري أصول وأسس سار عليها في تفسيره بشأن القراءات القرآنيّة المختلفة، ويبدو للوهلة الاولى انه لا يُخطّئ قراءة أو يصوبها اعتباطاً، بل على وفق معايير اتخذها فيصلاً في توجيه القراءات القرآنية، وهذه المعايير والأصول يمكن لنا القول أنها ترتكز على نقاط أربع هي[٢٧]:

- أن تكون القراءة موافقة لخطّ المصحف الشريف.

فهو يتشدد في عدم الخروج عن خطّ المصحف، وكثيراً ما نراه يردّ القراءات بحجّة مخالفتها للخطّ القرآني.

جاء في كتابه القراءات نقلاً عن مكي قوله: ((كل ما صح عندنا من القراءات، أنه علمه رسول الله ﷺ لأمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له، ولهم أن يقرءوا بها القرآن، فليس لنا أن نخطئ من كان ذلك به موافقا لخط المصحف، فإن كان مخالفا لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه))[٢٨].

ومن شواهد ذلك قوله: ((... وقد ذكر أنّ ذلك في قراءة أبي بن كعب: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾، [سورة البقرة: ٢٨٠]، بمعنى: وإن كان الغريم

(٢٥) ينظر: معجم الأدباء ١٨/ ٤٥.
(٢٦) ينظر: المصدر نفسه ١٨/ ٦٥.
(٢٧) ينظر بعضها: ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها ٥٨.
(٢٨) الإبانة عن معاني القراءات ٥٣.

ذا عسرة "فنظرة إلى ميسرة"، وذلك وإن كان في العربية جائزاً فغيرُ جائز القراءة به عندنا، لخلافه خطوط مصاحف المسلمين))[٢٩].

- أن تكون القراءة مجمعاً عليها بالنقل المستفيض من قبل القراء.

فهو يأخذ بعين الاعتبار تواطؤ القراء على قراءة واحدة، ويعد ذلك حجة في صحة تلك القراءة، والمخالف لها يعد شاذاً.

ومن شواهد ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا ﴾[سورة البقرة: ٧٠].

((قال أبو جعفر: والصواب في ذلك من القراءة عندنا: "إنّ البقر تَشَابَهَ علينا"، بتخفيف "شين" "تشابه" ونصب "هائه"، بمعنى "تفاعل"، لإجماع الحجة من القراء على تصويب ذلك، ودفعهم ما سواه من القراءات، ولا يعترض على الحجة بقول من يَجُوز عليه فيما نقل السهو والغفلة والخطأ))[٣٠].

(٢٩) جامع البيان ٦/ ٢٩.

(٣٠) جامع البيان ٢/ ٢١١.

- أن لا تخالف رأي أهل التأويل من السلف.

فهو يتعقب الروايات الواردة عن الصحابة والتابعين في شأن تلك القراءات، ولا يجيز الخروج على روايات السلف بحال من الأحوال.

ومن شواهد ذلك ما جاء في تفسير قوله تعالى﴿ إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ ٱلْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُۥ ﴾[سورة آل عمران: ١٤٠].

((قال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ: «إن يَمْسَسْكُمْ قَرح فقد مس القوم قَرْح مثله»، بفتح «القاف» في الحرفين، لإجماع أهل التأويل على أن معناه: القتل والجراح، فذلك يدل على أن القراءة هي الفتح))[٣١].

- أن تكون موافقة لوجه من وجوه العربية الفصيحة أو المشهورة إما قياساً أو سماعاً.

إذ كان غالباً ما يتابع اللغويين والنحاة ويعرض آراءهم وتوجيهاتهم في ذلك، وكان يرتكز على السماع

(٣١) ينظر: المصدر نفسه ٧/ ٢٣٧.

غالباً، إذ يورد شواهد شعرية تؤيد تلك القراءة التي هو بصددها أو تعارضها، ويبرز احتكام الطبريّ إلى كلام العرب بصورة واضحة في توجيه القراءات القرآنية في تفسيره مراعياً في ذلك اللهجات واللغات المختلفة عند العرب، وهذا يتضح من جملة نصوص، منها ما جاء في توجيه إحدى القراءات، قال: ((... إن الفرّاء كان يقول: لا نعرف جهة التثقيل في ذلك، ونرى أنها لغةٌ في هذيل، يجعلون "إلا" مع "إن المخففة": لَمَّا، ولا يجاوزون ذلك، كأنّه قال: ما كلّ نفس إلا عليها حافظ، فإن كان صحيحاً ما ذكر الفرّاء من أنها لغة هُذَيل، فالقراءة بها جائزةٌ صحيحةٌ..))[٣٢].

ولم يكن الطبري يحتكم إلى اللغات واللهجات فحسب، بل نجده أيضاً يمحص النظر فيها ويميز بين الفصيح والأفصح والجيد والأجود فمن ذلك ما ذكره في تفسير قوله تعالى ﴿ وَإِذَآ أَنۡعَمۡنَا عَلَى ٱلۡإِنسَٰنِ أَعۡرَضَ وَنَـَٔا بِجَانِبِهِۦ ﴾[سورة الإسراء: ٨٣].

قال الطبري معقباً: ((والقراءة على تصيير الهمزة في نَأَى قبل الألف، وهي اللغة الفصيحة، وبها نقرأ.

وكان بعض أهل المدينة يقرأ ذلك «ونَاء» فيصير الهمزة بعد الألف، وذلك وإن كان لغة جائزة قد جاءت عن العرب بتقديمهم في نظائر ذلك الهمز في موضع هو فيه مؤخرّ، وتأخيرهموه في موضع، هو مقدّم.

وكما قال آبار وهي أبآر، فقدموا الهمزة، فليس ذلك هو اللغة الجُودَى، بل الأخرى هي الفصيحة))[٣٣].

هذه هي الأصول التي اعتمدها الطبري في توجيه القراءات القرآنية، واتخذها معيارا في تقبل القراءة أو رفضها، إلا أنّه لم يسلم من الخطأ في منهجه هذا في توجيه جملة من القراءات، فقد أجاز بعضها مع مخالفتها لهذه الأصول أو المعايير، ورفض غيرها وهي موافقة لهذه الأصول، كما أنّه نعت جملة كبيرة من القراءات المتواترة حسب قولهم

(٣٢) جامع البيان ٢٤/ ٣٥٣.

(٣٣) جامع البيان ١٨/ ٦٣.

بالشذوذ، حتى كتب بعض الباحثين[٣٤] كتاباً في ذلك كونها شكلت ظاهرة في تفسيره.

وهنا سنلقي الضوء على جملة من النصوص التي حكم الطبري فيها رأيه في تصويب قراءة أو تخطئة أخرى أو ترجيح روايتين أو أكثر معاً، من ذلك:

- ما جاء في تفسير قوله تعالى ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ﴾[سورة آل عمران: ٣٩].

قال الطبريّ: قَرَأَة أهل المدينة والبصرة[٣٥]: ((أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ)) بتشديد «الشين» وضم «الياء»، على وجه تبشير الله زكريا بالولد، وقرأ ذلك جماعة من قرأة الكوفة وغيرهم[٣٦]: ((أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ))، بفتح «الياء» وضم «الشين» وتخفيفها، بمعنى: أن الله يَسرّك بولد يَهَبُه لك، من قول الشاعر[٣٧]:

بَشَرْتُ عِيَالِي إِذْ رَأَيْتُ صَحِيفَةً
أَتَتْكَ مِنَ الحَجَّاجِ يُتْلَى كِتَابُهَا

وقد قيل: إنّ «بشَرت» لغة أهلِ تهامة من كنانة وغيرهم من قريش...، وينشد لهم البيت في ذلك[٣٨]:

وَإِذَا رَأَيْتَ البَاهِشِينَ إِلَى العُلَى
غُبْـــــراً أَكُفُّهُمُ بِقَاعٍ مُمْحِلِ
فَأَعِنْهُمُ، وَابْشَرْ بِمَا بَشَرُوا بِـهِ
وَإِذَا هُمُ نَزَلُوا بِضَنْكٍ فَانْزِلِ

وعن حميد بن قيس أنّه كان يقرأ: (يُبْشِرك)، بضم «الياء» وكسر «الشين» وتخفيفها.

وعن معاذ الكوفيّ قال: من قرأ: (يُبَشِّرُهُمْ) مثقلة، فإنه من البشارة، ومن

(٣٤) ينظر: (دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر) للدكتور لبيب السعيد.

(٣٥) منهم: ابن كثير، وأبو عمرو، ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة ٢/ ٢٠، والمحرر الوجيز ١/ ٤٢٨.

(٣٦) منهم: نافع، وابن عامر، وعاصم، ينظر: السبعة في القراءات ٢٠٥، والحجّة للقرّاء السبعة ٢/ ٢٠.

(٣٧) لم أعثر على قائله.

(٣٨) البيتان منسوبان لعبد قيس بن خفاف، كما في المفضليات ٣٨٥، والأصمعيات ٢٣٠، والبيت الثاني فيهما ورد برواية مخالفة ليس فيها شاهد على مفردة «يبشر»، ونسبهما العكبري إلى عطية بن زيد الجاهلي، كما في التبيان في شرح الديوان ٣/ ١٨٥.

قرأ: (يَبْشُرُهُمْ)، مخففة، بنصب «الياء»، فإنه من السرور، يسرُّهم.

قال أبو جعفر: والقراءة التي هي القراءة عندنا في ذلك، ضم «الياء» وتشديد «الشين»، بمعنى التبشير، لأن ذلك هي اللغة السائرةُ والكلامُ المستفيض المعروف في الناس.

وأما ما روي عن معاذ الكوفي من الفرق بين معنى التخفيف والتشديد في ذلك، فلم نجدْ أهل العلم بكلام العرب يعرفونه من وجه صحيح، فلا معنى لما حُكي من ذلك عنه، وقد قال جرير بن عطية[٣٩]:

يَا بِشْرُ حُقَّ لِوَجْهِكَ التَّبْشِيرُ
هَلا غَضِبْتَ لَنَا وَأَنْتَ أَمِيرُ!

فقد علم أنه أراد بقوله «التبشير»، الجمال والنضارة والسرور، فقال «التبشير» ولم يقل «البشر»، فقد بيَّن ذلك أن معنى التخفيف والتثقيل في ذلك واحدٌ[٤٠].

في هذا النص يعرض لنا الطبري ثلاث قراءات مختلفة مع شواهد شعرية لبعض منها، موضحاً في ذلك مفاد كل قراءة من هذه القراءات، ثم يخلص في القول إلى تصويب قراءة واحدة فقط، وهي قراءة أهل المدينة والبصرة التي تنصّ على ضمّ الياء، وتشديد الشين، مستدلاً على ذلك بكونها اللغة السائرة والكلام المستفيض المعروف في الناس، فهو يركن في تقبلها إلى أمرين الأول أنها اللغة السائرة أي أنها تلتقي مع معيار التوافق مع العربية ولو من وجه، والأمر الثاني أنها الكلام المستفيض المعروف بين الناس.

هذا بخصوص قراءة التشديد التي اختارها الطبري، أما قراءة التخفيف فقد أعرض عنها تماماً، علما أن لهذه القراءة مزايا مهمة يلتقي بعضها مع أصول القراءات التي عدّها الطبريّ وغيره حجة في قبولها، من ذلك مثلاً:

١. موافقتها لوجه من وجوه العربية، وقد صحّ فيها هذا الوجه واستشهد عليه الطبري بالشواهد الشعرية المنسوبة لفصحاء العرب، إضافة إلى أنّها لغة لبعض قبائل العرب كتهامة،

(٣٩) ينظر: ديوانه ٣٦٦.
(٤٠) ينظر: جامع البيان ٦/ ٣٨٦ - ٣٧٠.

وقريش، وعُكل[٤١].

٢. أن هذه القراءة قرأ بها اغلب القرّاء المشهورين ومن ضمنهم خمسة من القراء السبع، وهم الكسائي، وحمزة، ونافع، وابن عامر، وعاصم، أما غير القراء السبع فقرءها عدد من القراء أيضاً من اشهرهم حميد بن قيس، ويحيى بن وثاب[٤٢].

وعلى هذه المقايسة تكون القراءة المقروءة على لسان خمسة من القراء السبعة أكثر مقبولية من القراءة التي جاءت على لسان اثنين منهم فقط، حسب ما قرره الطبري في منهج تقبله للقراءات.

٣. أنّها وردت مقروءة بالتخفيف عن بعض أهل التأويل أيضاً كعبد الله بن مسعود، ومجاهد[٤٣].

ومع ذلك فهي قراءة مقبولة عند جملة من العلماء الذين عنوا بالقراءات القرآنية، كما صرّحوا بذلك، كالفراء[٤٤]، وابن خالويه[٤٥]، وأبي علي الفارسي[٤٦]، وغير ذلك.

فمع وجود هذه المزايا لهذه القراءة التي توافق معظم معايير التقبل عند الطبري إلا أنه أعرض عنها واختار غيرها من القراءات.

وفي هذا النص أيضا نجد أن الطبري يعترض على رأي معاذ الكوفي القائل بالتفريق بين معنى التخفيف والتشديد، إذ قال: فلم نجد أهل العلم بكلام العرب يعرفونه من وجه صحيح.

علماً أن التفريق وارد عن أهل العلم بكلام العرب قبل الطبريّ وبعده، فقد فرّق بين المعنيين الفرّاء في معانيه إذ قال: ((وكأنّ المشدّد على بشارات البشراء، وكأنّ التخفيف من وجهة الأفراح والسرور، وهذا شيء كان المشيخة يقولونه))[٤٧].

(٤١) ذكر الأخيرة منها الفراء ينظر: معاني القرآن ١/ ٢١٢.

(٤٢) ينظر: الكشف والبيان ٣/ ٧١، والحجّة للقرّاء السبعة ٢/ ٢٠. السبعة في القراءات ٢٠٥.

(٤٣) ينظر: الكشف والبيان ٣/ ٧١، والمحرر الوجيز ١/ ٤٢٨.

(٤٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢١٢.

(٤٥) ينظر: الحجة في القراءات السبع ٥٠.

(٤٦) ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢١.

(٤٧) معاني القرآن، الفراء ١/ ٢١٢.

وذكر هذا الفرق أيضاً ابن قتيبة قال بعد أن عرض لرأي الفراء: ((وَكَأَنَّهُ يُقَال على هَذَا: بَشرته فبشر فَهُوَ يبشر. مثل جبرت الْعظم فجبر وقرأت في كتاب سِيبَوَيْهِ على الْبَصرِيين: بَشرته فأبشر مثل: فطرته فَأفْطر))[٤٨].

أمّا بعد الطبريّ فذكره جمع من العلماء منهم الأزهري[٤٩]، وابن الجوزي[٥٠]، والسمرقندي[٥١].

- قوله تعالى ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾[سورة البقرة: ٢٨٢].

قال الطبري: ((واختلفت القرَأة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرأة الحجاز والعراق وعامة القرأة[٥٢]: (إلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ) بالرفع، وانفرد بعض قرأة الكوفيين[٥٣] فقرأ به بالنصب، وذلك وإن كان جائزاً في العربية، إذ كانت العربُ تنصبُ النكرات والمنعوتات مع «كان»، وتضمر معها في «كان» مجهولاً فتقول: «إن كان طعاماً طيباً فأتنا به»، وترفعها فتقول: «إن كان طعامٌ طيبٌ فأتنا به»، فتتبع النكرةَ خبرَها بمثل إعرابها، فإن الذي أختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءةَ بغيره، الرفعُ في «التجارة الحاضرة»، لإجماع القرأة على ذلك، وشذوذ من قرأ ذلك نصباً عنهم، ولا يُعترض بالشاذ على الحجة، ومما جاء نصباً قولُ الشاعر[٥٤]:

أَعَيْنيَ هَلا تَبْكِيَانِ عِفَاقَا
إِذَا كانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وعِنَاقَا

وقول الآخر[٥٥]:

وَلِلّهِ قَومِي: أَيُّ قَوْمٍ لِحُرَّةٍ
إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا!!.

وإنما تفعل العرب ذلك في النكرات، لما وصفنا من إتباع أخبار النكرات

(٤٨) ينظر: غريب الحديث (ابن قتيبة) ٢/ ٢٣٣.
(٤٩) ينظر: معاني القراءات ١٠٠.
(٥٠) ينظر: زاد المسير ١/ ٣٣٢.
(٥١) ينظر: بحر العلوم ١/ ٢١٣.
(٥٢) وهي قراءة السبعة غير عاصم، ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة ١/ ٤٩٩.
(٥٣) وهو عاصم، ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة ١/ ٤٩٩.
(٥٤) لم أعثر على قائله.
(٥٥) ورد هذا البيت في كتاب سيبويه منسوباً إلى عمرو بن شأس، مع اختلاف الرواية في صدره، ينظر: الكتاب ١/ ٤٧.

أسماءَها))[٥٦].

يعرض الطبري في هذه الآية قراءتين لمعمول كان، الأولى جاءت بالرفع والآخرى جاءت بالنصب، ثم يوضّح مفاد كلّ قول من الأقوال حول هاتين القراءتين، ويستشهد على قراءة النصب بأكثر من شاهد شعري صحيح، ثم يرفضها لمخالفة أغلب القراء لها.

فرأيه واضح في معارضة هذين الشاهدين ذلك أنهما لا ينهضان دليلاً كافياً في إجازة القراءة بالنصب عند الطبري في هذه الآية.

فهو لم يرتض ذلك حتى على سبيل الاستجازة، علماً أنّ قراءة النصب لها مسوغات معتبرة، ذلك أنّها تلتقي مع جملة من شروط القراءات الصحيحة، فمن ذلك:

١. أن قراءة النصب موافقة لرسم المصحف الشريف، وهذا القيد قد احتج به الطبريّ كثيراً على جملة من القراءات فوافق التي توافقه وخالف التي تخالفه إلا في هذا الموطن ومواطن أخرى متفرقة، إذ يتخلى عن منهجه الذي التزمه في قبول القراءات ورفضها.

٢. ومن ذلك أيضاً أن قراءة النصب لها وجه من وجوه العربية الصحيحة والمشهورة، كما هو مسموع من العرب، وقد استشهد الطبريّ لذلك بشعر العرب.

٣. كما أنّ هذه الصياغة قد جاءت في القرآن الكريم كثيراً، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيۡتَةً أَوۡ دَمٗا مَّسۡفُوحًا﴾[سورة الأنعام: ١٤٥].

٤. ومن ذلك أيضاً أنها جاءت مقروءة على لسان أحد القراء السبعة المشهورين فهو حجّة في القراءة وإن تفرد.

ومع كل ذلك فهي قراءة قد حظيت بقبول بعض العلماء[٥٧] الذين عنوا بالدرس القرآني، إلا أنّ الطبريّ رفض كلّ هذا بقوله: (ثم لا أستجيز القراءة بغيره).

والواقع أنّ الطبريّ وإن جزم برأيه

(٥٦) جامع البيان ٦/ ٨٠-٨١.

(٥٧) ينظر مثلًا: معاني القرآن ١/ ١٨٥.

في عدم قبوله لقراءة النصب، إلا أنّ رأيه هذا فيه شيء من الاضطراب إذا ما قابلناه مع آية قرآنية أخرى في تفسيره، إذ يوقفنا هنالك على رأي مغاير لما ذهب إليه في هذه الآية الكريمة تجاه قراءة النصب وتجاه شاهدها المذكور آنفاً، وهذا ما سنتعرف عليه في الآية القرآنية الآتية.

- قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡ ﴾[سورة النساء: ٩٢].

قال الطبريّ: ((قرأها بعضهم: (إلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ) رفعاً، بمعنى إلا أن توجد تجارة، أو تقع تجارة، عن تراض منكم، فيحلّ لكم أكلها حينئذ بذلك المعنى.

ومذهب من قرأ ذلك على هذا الوجه: «إلا أن تكون» تامةً هاهنا، لا حاجة بها إلى خَبر على ما وصفت، وبهذه القراءة قرأ أكثر أهل الحجاز وأهل البصرة[٥٨].

وقرأ ذلك آخرون، وهم عامة قرأة الكوفيين[٥٩]: (إلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً)، نصباً، بمعنى إلا أن تكونَ الأموال التي تأكلونها بينكم، تجارةً عن تراض منكم، فيحل لكم هنالك أكلها، فتكون «الأموال» مضمرة في قوله: «إلا أن تكون»، و«التجارة» منصوبة على الخبر.

قال أبو جعفر: وكلتا القراءتين عندنا صوابٌ جائزةٌ القراءةُ بهما، لاستفاضتهما في قرأة الأمصار، مع تقارب معانيهما، غير أن الأمر وإن كان كذلك، فإن قراءة ذلك بالنصب أعجبُ إليّ من قراءته بالرفع، لقوة النصب من وجهين:

أحدهما: أن في «تكون» ذكر من الأموال.

والآخر: أنه لو لم يجعل فيها ذكر منها، ثم أفردت بـ «التجارة»، وهي نكرة، كان فصيحاً في كلام العرب النصبُ، إذ كانت مبنيةً على اسم وخبر،

(٥٨) قرأها كذلك: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة ٢/ ٧٨، ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٢٦.

(٥٩) وهم: حمزة، وعاصم، والكسائي، ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة ٢/ ٧٨.

فإذا لم يظهر معها إلا نكرة واحدة، نصبوا ورفعوا، كما قال الشاعر:

إِذَا كَانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وَعِنَاقَا))[٦٠].

هذه الآية متقاربة ومشابهة جداً لسابقتها من ناحية التركيب النحوي، وقد اختُلف في قراءتها أيضاً، لكنها انمازت عن تلك الآية أنّ من قرأها بالنصب ثلاثة قرّاء من القراء السبعة، وربما هذا ما دعا الطبريّ أن يجوّز قراءة النصب فيها.

ولم يكتف الطبري بتجويز قراءة النصب فحسب، بل أخذه العجب بها حتى فضّلها على قراءة الرفع، وأحال السبب في ذلك على أمرين:

الأول قوله: (إن في «تكون» ذكر من الأموال).

ويقصد بهذه العبارة أننا إذا اخترنا قراءة النصب فستكون (تجارة) خبر كان، وبهذا احتجنا إلى تقدير اسم لها، والتقدير هنا سيكون حتماً (الأموال)، لأنّه قد تقدم ذكره في الآية نفسها: ﴿لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم﴾، فاقترنت "تكون" بذكر الأموال، وحينها يكون المعنى: "إلا أن تكون الأموالُ تجارةً"، وهذا المشهور من تأويلها.

والواقع أن هذه النكتة هي الفارق الدقيق بين هذه الآية وبين آية الدَين من سورة البقرة الآنفة، إذ إن (كان) هنالك لم تقترن بشيء مذكور قبلها، وهذا ما جعل عدداً من القراء يميلون إليها بقراءة النصب في هذه الآية، كما أنه أحد الوجهين اللذين كانا مدعاة للإعجاب عند الطبريّ في قراءة النصب، وهو توجيه يستحق الإعجاب.

ولكن لنمعن النظر في الوجه الثاني الذي دعا الطبري للإعجاب بهذه القراءة، إذ قال: (والآخر: أنه لو لم يجعل فيها ذكر منها، ثم أفردت بـ "التجارة"، وهي نكرة، كان فصيحاً في كلام العرب النصبُ...).

فمفاد قوله هذا أنه لو أفردت كان مع (تجارة) ولم يكن فيها ذكر للأموال، لكان ذلك دليلاً كافياً على صحة نصب (تجارة) وهذا من فصيح كلام العرب، ثم استشهد بشاهد من كلام العرب على

(٦٠) جامع البيان ٨/ ٢١٩ - ٢٢٠.

صحة هذا المذهب!. وهو قول الشاعر:

إِذَا كَانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وَعِنَاقَا

وما يلفت النظر في هذه المقالة أن هذا ما حدث تماماً مع آية الدَين في سورة البقرة، (فكان) هنالك قد أفردت بـ(التجارة) وهي نكرة، ولم تقترن بذكر شيء، وهذا ما يلزم على حد تعبيره في هذا النص قوة وجه القراءة بالنصب، لكنه مع ذلك رفض رفضاً قاطعاً أن تُقرأ بالنصب.

والأغرب من كلّ ذلك أنّ الشاهد الشعري الذي رفضه في آية الدَين هو نفسه أصبح دليلاً قوياً على صحة قراءة النصب في هذه الآية!.

والخلاصة فإنّ هذه القراءة قد وجّهت توجيهين متغايرين في آيتين متقاربتين، تارة قوبلت بالردّ والرفض، فلم تنهض حجّة كافية في توجيها كقراءة صحيحة بالنصب، وتارة أخرى حظيت بالتأييد والقبول، وأصبحت حجتها واضحة في توجيهها بقراءة النصب.

ولعلّ هذا الذي فيه شيء من التناقض، مرجعه إلى ضخامة التفسير، وتعاقب الأعوام في الاشتغال به، مما يدعوا أحيانا إلى تغيير الآراء وتبديل وجهات النظر في بعض المفاهيم، ويبدو أن هذا ما حصل في توجيه هذه الآية القرآنية.

ولكن هذا يرشدنا إلى عدم وضوح الرؤيا في تقبل القراءة عند الطبري مما يدفعنا إلى القول باضطراب الأصول المعيارية في نقد القراءات القرآنية عند الطبري.

- قوله تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ﴾[سورة المائدة: ٢].

قال الطبريّ: واختلفت القرأة في قراءة ذلك، فقرأته عامة قرأة الأمصار: (وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ) بفتح "الياء" من: "جَرَمْتُه أجْرِمُه"، وقرأ ذلك بعض قرأة الكوفيين.

وعن الأعمش أنه قرأ: (وَلا يُجْرِمَنَّكُمْ) مرتفعة "الياء"، من: "أجرمته أجرمه، وهو يُجْرِمني".

قال أبو جعفر: (والذي هو أولى بالصواب من القراءتين، قراءة من قرأ ذلك: (وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ) بفتح "الياء"،

لاستفاضة القراءة بذلك في قرأة الأمصار[٦١]، وشذوذ ما خالفها[٦٢]، وأنها اللغة المعروفة السائرة في العرب، وإن كان مسموعاً من بعضها: «أجرم يُجْرِم» على شذوذه، وقراءة القرآن بأفصح اللغات أولى وأحق منها بغير ذلك، ومن لغة من قال «جَرَمْتُ»، قول الشاعر[٦٣]:

يَا أَيُّهَا المُشْتَكِي عُكْلا وَمَا جَرَمَتْ

إلى القَبَائِلِ مِنْ قَتْلٍ، وإبْآس[٦٤].

فاضل الطبريّ هنا بين هاتين القراءتين، وصوّب قراءة الفتح، ونعت الأخرى بالشذوذ، وهذه القراءة التي وسمها بالشذوذ هي قراءة احد اصحاب التأويل الذين اعتمد عليهم الطبري كثيرا في تفسيره وهو عبد الله بن مسعود كما أنها قراءة الاعمش كما صرح بذلك وهي أيضاً قراءة ابراهيم ويحيى بن وثاب[٦٥]، كما روى هذه القراءة أحمد بن حنبل، والزَّعْفَرَانِيّ، والأصمعي عن نافع[٦٦] وهو أحد القراء السبعة وهذا ما يلزم أخذ القراءة بعين الاعتبار حسب المألوف من منهج تقبل القراءة عند الطبري وغيره.

هذا من جهة ومن جهة أخرى فان لهذه القراءة وجه صحيح من وجوه العربية وقد التفت الى ذلك الطبري واستشهد له بشاهد إلا أنه عدّ هذا الوجه شاذاً علماً أن هذا الوجه هو لغة من لغات العرب التي لا يمكن ان توصف بالشذوذ قال الكسائي: هُمَا لُغَتَانِ[٦٧].

وهي أيضاً قراءة لها معنى قَالَ الزَّجَّاجُ: مَعْنَى «لَا يُجْرِمَنَّكُمْ» لَا يُدْخِلَنَّكُمْ فِي الْجُرْمِ، كَمَا تَقُولُ: آثَمَنِي أَيْ أَدْخَلَنِي فِي

(٦١) وهي قراءة عامة القرّاء غير الأعمش ويحيى، ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ٨٩، ومعجم القراءات القرآنية٢/ ١٨٩.

(٦٢) وهي قراءة ابن مسعود، والأعمش، ويحيى، ينظر: مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٣١، والتبيان ٣/ ٤٢٢، وشواذ القراءات ١٥٠.

(٦٣) البيت نسبه ثعلب إلى الفرزدق، وهو غير موجود في ديوانه، ينظر: مجالس العلماء ١/ ١١، وهو بلا نسبة في الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٣٧٥.

(٦٤) ينظر: جامع البيان ٩/ ٤٨٥.

(٦٥) ينظر: معاني القران للفراء ١/ ٢٩٩.

(٦٦) ينظر: الكامل في القراءات العشر ١/ ٥٣٢.

(٦٧) ينظر تفسير القرطبي ٦/ ١١٠.

الإثم[٦٨].

- قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[سورة هود: ١٠٥].

قال الطبري: ((فقرأ ذلك عامّة قراء أهل المدينة بإثبات الياء فيها[٦٩]: (يَوْمَ يَأْتِي لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ)، وقرأ ذلك بعض قراء أهل البصرة وبعض الكوفيين بإثبات الياء فيها في الوصل، وحذفها في الوقف[٧٠]، وقرأ ذلك جماعة من أهل الكوفة بحذف الياء في الوصل والوقف[٧١]: (يَوْمَ يَأْتِ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلا بِإِذْنِه).

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة في ذلك عندي: (يَوْمَ يَأْتِ)، بحذف الياء في الوصل والوقف إتباعاً لخط المصحف، وأنها لغة معروفة لهذيل، تقول: «مَا أَدْرِ مَا تَقول»، ومنه قول الشاعر[٧٢]:

كَفَّاكَ كَفٌّ مَا تُلِيقُ دِرْهَمًا
جُودًا وأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا[٧٣].

أيّد الطبري قراءة الكوفيين في هذه الآية القرآنية، وهي قراءة حذف الياء في الوصل والوقف معاً، وعرض في ذلك دليلين، الأوّل مطابقتها لخط المصحف الشريف، والآخر كونها لغة من لغات العرب الفصحاء وهي لغة هذيل كما نسبها، ثم عرض شاهداً شعرياً مؤيداً لهذه القراءة، لتكون هذه القراءة محمولة على وجه من وجوه العربية أيضاً.

أما القراءة التي لم تحظ بقبول الطبري فقد اتسمت بقراءتها من قبل الحجة من القراء كما يسميهم الطبري في جملة من نصوصه وهم: أبو عمرو، والكسائي، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، فهؤلاء اربعة قراء من أصل سبعة قراء عُدّ كل واحد منهم حجة في قراءته فما بالنا اذ اجتمع أربعة منهم على قراءة معينة فضلا

(٦٨) ينظر معاني القرآن واعرابه ٢/ ١٥٦.
(٦٩) وهي قراءة: ابن كثير، ينظر: السبعة في القراءات ٣٣٩.
(٧٠) قرأها كذلك: أبو عمرو، والكسائي، ونافع، وابن كثير، وأبو جعفر، ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤١٦، ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٣٤.
(٧١) وهي قراءة عاصم، وعامر، وحمزة، ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٤١٦.
(٧٢) لم أعرف قائله، والبيت من شواهد الفراء، ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٧.
(٧٣) جامع البيان ١٥/ ٤٧٩.

عن قراءة غير السبعة لها أيضاً ألا يلتقي هذا القيد مع بعض أصول القراءات التي سار على وفقها الطبري في تفسيره وهو النقل المستفيض عن القراء، وهو ما يلزم عدم القدح بها على أقل التقادير.

- قوله تعالى: ﴿وَأَخَذْنَا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ بِعَذَابٍۭ بَـِٔيسٍۭ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ﴾ [سورة الأعراف: ١٦٥].

قال الطبري: قرأته عامة قرأة أهل المدينة: (بِعَذَابٍ بِيسٍ) بكسر الباء وتخفيف الياء[٧٤]، بغير همز، على مثال «فِعْل»، وقرأ ذلك بعضُ قرأة الكوفة والبصرة[٧٥]: (بِعَذَابٍ بَئِيسٍ) على مثل «فعيل»، من «البؤس»، بنصب الباء وكسر الهمزة ومدِّها، وقرأ ذلك كذلك بعض المكيين، غير أنه كسر باء: (بِئِيسٍ) على مثال «فِعِيل».

وقرأه بعض الكوفيين[٧٦]: (بَيْئِسٍ) بفتح الباء وتسكين الياء، وهمزة بعدها مكسورة، على مثال «فَيْعِل»، وذلك شاذ عند أهل العربية،.. وإنما تُكْسر العين من ذلك في ذوات الياء والواو كقولهم: «سَيِّد» و «ميِّت»، وقد أنشد بعضهم قول امرئ القيس بن عابسٍ الكنديّ[٧٧]:

كِلاهُمَا كَانَ رَئِيساً بَيْئِسَا
يَضْرِبُ فِي يَوْمِ الهِيَاجِ القَوْنَسَا

بكسر العين من «فيعِل»، وهي الهمزة من «بيئس»، وذكر عن آخر من الكوفيين[٧٨] أيضاً أنه قرأه: (بَيْئَسٍ) بفتح الباء وتسكين الياء وفتح الهمزة بعد الياء، على مثال «فَيْعَل» مثل «صَيْقَل»، وروي عن بعض البصريين أنه قرأه: (بَئِسٍ) بفتح الباء وكسر الهمزة، على مثال «فَعِل»، كما قال ابن قيس الرقيَّات[٧٩]:

(٧٤) قرأها كذلك: نافع، وأبو جعفر، وزيد، والداجوني، وهشام، وأبو عبد الرحمن، والحسن، ينظر: الحجة للقراء السبعة٢/ ٢٧٦، ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٤١٦.

(٧٥) وهي قراءة: ابن كثير، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٧٦.

(٧٦) هي قراءة عاصم (بخلاف)، ينظر: مختصر في شواذ القرآن ٤٧.

(٧٧) ينظر البيت: البحر المحيط ٥/ ٢٠٥.

(٧٨) وهي قراءة عاصم (بخلاف)، ينظر: الحجة للقراء السبعة ٢/ ٢٧٧، ومعاني القراءات ١٩٢.

(٧٩) ينظر: ديوانه ١٦٠.

لَيْتَنِي أَلْقَى رُقَيَّةَ فِي
خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا بَئِسِ.

وروي عن آخر منهم[٨٠] أنّه قرأ: (بِئْسَ) بكسر الباء وفتح السين، على معنى: بِئْسَ العذاب.

قال أبو جعفر: وأولى هذه القراءات عندي بالصواب، قراءةُ من قرأه: (بَئِيسٍ) بفتح الباء، وكسر الهمزة ومدّها، على مثال «فَعِيل»، كما قال ذو الإصبع العَدْوانيّ[٨١]:

حَنَقاً عَلَيَّ، وَمَا تَرَى
لِي فِيهِمُ أَثَراً بَئِيسَا

لأنّ أهل التأويل أجمعوا على أن معناه: شديد، فدلّ ذلك على صحة ما اخترنا[٨٢].

لعل هذه المفردة القرآنية من أكثر المفردات التي تعددت فيها أوجه القراءات القرآنية، إذ خلال مراجعتي لاختلاف قراءتها في كتب القراءات أحصيت لها ما يقرب من خمسة وعشرين وجهاً قرئت بها، وربما كان هناك بعض الوجوه والقراءات الاخرى التي لم أقف عليها، وقد ذكر الطبري سبعة أوجه منها، عرض لبعضها شواهد، وعزف عن الاستشهاد للبقيّة، وهو في كلّ قراءة من القراءات يوضّح لها ويمثل، ثم كالمعتاد في منهجه يرجّح القراءة التي يراها صواباً، وهي قراءة: (بَئِيسٍ)، ثم أخذ يحتجّ لها بشاهد من شواهد العرب، مستدلاً به على صحة اختياره، وهو بيت ذي الإصبع العدواني، ولعل عرض الطبري لسبعة قراءات فقط في هذه المفردة ليلتقي ذلك بما قرره في ان من معاني الاحرف السبعة هو تعدد أوجه القراءات الى سبعة أوجه ولكن لا نعرف لهذه الاحرف معنى حين تصل هذه القراءات الى خمسة وعشرين وجها فهل القرآن نزل على خمسة وعشرين حرفاً أيضاً أم هذه القراءة لا علاقة لها بالأحرف السبعة دون غيرها من القراءات؟.

وعلى كل حال فان معيار تقبل هذه القراءة عند الطبري هو اجماع أهل

(٨٠) وهي قراءة الحسن، ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها ١٢٩.
(٨١) ينظر: الأغاني ٣/ ٧١.
(٨٢) ينظر: جامع البيان ١٣/ ٢٠٠ - ٢٠.

التأويل على معنى القراءة وليس القراءة، وهذه طريقة ذكية من الطبري، فحين وجد الاجماع على قراءته المختارة أمر عسير ضمن هذه الآراء الكثيرة والمتشعبة التجأ الى رصد الاجماع على المعنى ليكون ذلك سبيلاً له في تأييد قراءته المختارة.

الخاتمة

- يتضح لنا فيما تقدم عدم وضوح الرؤيا في تقبل القراءة عند الطبري مما يدفعنا إلى القول باضطراب الأصول المعيارية في نقده القراءات القرآنية، إذ إن هذه المعايير هي معايير وضعية لم تستند في تقعيدها على وجه شرعي.
- يلاحظ تركيز الطبريّ على أهميّة كلام العرب في توجيه جملة من القراءات القرآنيّة، فكان غالباً ما يعرض لآية قرآنيّة أكثر من قراءة ثم يأخذ بعين الاعتبار ما سُمع من العرب مما يتطابق مع إحدى القراءات القرآنيّة، فإذا لم يعترض تلك القراءة عارض رجّحها على غيرها واحتجّ لها بشاهد من شعر العرب أي أن كلام العرب يكون معياراً مهماً عنده لقبول القراءة القرآنية.
- من القضايا المهمة التي اتضحت خلال البحث أن الطبري يذهب في منهجه النظري مذهب القائلين بتواتر القراءات عن النبيﷺ، وفي منهجة التطبيقي يصنع صنع الناكرين للتواتر فيرجح قراءة وينكر أخرى، ويصوب قراءة ويخطئ غيرها، أي أن التنظير لا يتوافق مع التطبيق.
- كما تدعونا هذه الصفحات الى اعادة النظر في المقولة التي أصبحت كالمسلمات في الدرس اللغوي الحديث والتي تنص على ان الكوفيين يجعلون القراءات بمختلف مستوياتها اصلا من اصولهم ولا يخطئونها خلافاً للبصريين الذين يتشددون في ذلك ويخطئون بعض القراءات ولا يأخذوا إلا بالقراءات المتواترة كما أشار الى ذلك الدكتور المخزومي[٨٣] والدكتورة خديجة الحديثي[٨٤].
- فالطبري علم من أعلام الكوفة

(٨٣) ينظر: مدرسة الكوفة ٣٨٤.
(٨٤) ينظر: الشاهد وأصول النحو ٤٧.

وقد بدا منه ما بدا في نقد القراءات وطرح جملة منها ولعلني لا ابالغ ان قلت ان العكس اقرب الى الصواب ان أخذنا بعين الاعتبار شدة تحفظ سيبويه في ظاهر كلامه في نقد القراءات مع شدة جرأة الطبري في رد جملة منها وكذا فعل الفراء في معانيه[٨٥].

أهم المصادر

- الإبانة عن معاني القراءات: القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار (ت: ٤٣٧هـ)، تح: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة –مصر.
- الإتقان في علوم القرآن: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، تح: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٧ م.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤م.
- إعراب القراءات السبع وعللها: ابن خالويه، محمد بن أحمد بن نصر، (ت٣٦٠هـ)، تح: أبي محمد الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٦ م.
- آلاء الرحمن في تفسير القرآن: محمد جواد البلاغي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
- البحر المحيط في التفسير: الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، (ت ٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ هـ.
- بحوث في تأريخ القرآن وعلومه: الزرندي، أبو الفضل مير محمدي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط١، ١٤٢٠هـ.
- بحوث في منهج تفسير القرآن الكريم: محمود رجبي، تر: حسين صافي، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

(٨٥) صرح الفراء بتضعيف جملة من القراءات ومن ضمنها بعض السبعة حتى كُتب في ذلك بحث بعنوان (تخطئة الفراء للقراء).

- البيان في تفسير القرآن: الخوئي، أبو القاسم الموسوي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط٣، ١٩٧٤م.
- تأريخ القرآن: د. عبد الصبور شاهين، نهضة مصر، ط٣، ٢٠٠٧م.
- التبيان في تفسير القرآن: الطوسي، محمد بن الحسن، (ت ٤٦٠هـ)، تح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ.
- التمهيد في علوم القرآن: محمد هادي معرفة، مؤسسة التمهيد، إيران، ط١، ٢٠٠٧م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبريّ، أبو جعفر محمد بن جرير بن رستم، (ت ٣١٣هـ)، تح: أحمد محمد شاكر و محمود محمد شاكر، دار ابن الجوزي، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- الجامع لأحكام القرآن: القرطبيّ، محمد بن احمد الأنصاري، (ت ٦٧١هـ)، تح: أبو إسحاق إبراهيم اطفيش، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ١٩٨٥م.
- الحجّة في القراءات السبع: ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت ٣٧٠هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٧ م.
- الحجّة للقراء السبعة: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، (ت ٣٧٧هـ)، تح: كامل مصطفى الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م.
- حقائق هامة حول القرآن الكريم: العاملي، جعفر مرتضى، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت، ط٥، ٢٠١٠ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت ١٠٩٣هـ)، دار صادر، بيروت، ط ١.
- دراسات قرآنية في علوم القرآن الكريم: د. محمود البستاني، مطبعة البقيع، قم، ط١، ٢٠٠٧م.
- زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد، (ت

٥٩٧هـ)، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الأنباري محمد بن القاسم، (ت ٣٢٨هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٧٩م.
- السبعة في القراءات: ابن مجاهد أحمد بن موسى التميمي (ت ٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- شواذ القراءات: الكرماني، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر، (ت ق٦هـ)، تح: د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، (د. ت).
- ظاهرة نقد القراءات ومنهج الطبري فيها: د. إسماعيل أحمد الطحان، مجلة حولية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر، العدد: السابع، سنة ١٩٨٩م.
- فنون الافنان في عجائب علوم القرآن: أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، تح: د. رشيد عبد الرحمن، مطبعة المجمع العلمي، بغداد، ١٩٨٨م.
- في الأدب الجاهلي: د. طه حسين، دار المعارف، مصر، ط١٦، ١٩٨٩م.
- القراءات عند ابن جرير الطبري في ضوء اللغة والنحو: أحمد خالد بابكر، (أطروحة دكتوراه)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٣م.
- الكافي: الكليني، محمد بن يعقوب بن إسحاق، (ت ٣٢٩هـ)، تح: علي أكبر غفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٣، ١٣٨٨هـ.
- الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها: المغربي أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة بن محمد (ت: ٤٦٥هـ)، تح: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنش، ط١، ٢٠٠٧ م
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن: الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم، (ت ٤٢٧هـ)، تح: محمد بن عاشور، دار احياء التراث العربي، بيروت،

ط١، ٢٠٠٢م.
- مجاز القرآن: معمر بن المثنى التيمي، (ت٢١٠هـ)، تح: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام، (ت ٥٤٢هـ)، تح: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.
- مختصر في شواذ القرآن: ابن خالويه، الحسين بن احمد بن حمدان، (ت ٣٧٠ هـ)، تح: برجشتراسر، دار الهجرة، (د. ت).
- المستدرك على الصحيحين: الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله بن محمد، (ت ٤٠٥هـ)، تح: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د. ت).
- مسند أحمد بن حنبل: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، تح: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.
- معاني القراءات: الأزهري، محمد بن أحمد، (ت ٣٧٠ هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- معاني القرآن: الفراء، يحيى بن زياد، (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار المصرية للطباعة والنشر، ط١، (د. ت).
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم السراي، (ت ٣١١هـ)، تح: علي جمال الدين محمد، دار الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- معجم القراءات القرآنية: د. أحمد مختار عمر، و د. عبد العال سالم مكرم، انتشارات أسوه، إيران، ط ١، ١٩٩١م.
- مناهل العرفان في علوم القرآن: الزرقاني، محمد عبد العظيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٤، ٢٠٠٣م.